Al-Farouk journal of sciences
Volume (2), Issue (1) (March, 2026)
ISSN: 3135-2359

مجلة الفاروق للعلوم
المجلد (2) العدد 1 مارس 2026
ردمد: 3135-2359

المورد الخام في ظل الاقتصاد الريعي دراسة حالة خام الحديد في وادي الشاطئ في ليبيا

علي محمد مختار محمد _ باحث دكتوراه جامعة الزاوية عضو هيئة تدريس _ قسم الاقتصاد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية _جامعة وادي الشاطئ ليبيا

Raw Resources Under the Rentier Economy : A Case Study of Iron Ore in Wadi Al-Shati, Libya

Ali Mohammed Mukhtar Mohammed_Department of Economics _Faculty of and Political Science _University of Wadi al-Shati
Al.mohammed@eau.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2026/01/07 تاريخ المراجعة 16 / 2 / 2026 تاريخ القبول: 2026/03/09- تاريخ النشر: 03/16/ 2026

الملخص:
تهدف هذه الدراسة الي تحليل اثر المورد الخام في ظل الاقتصاد لريعي علي الاقتصاد المحلي من خلال دراسة حالة خام الحديد في وادي الشاطئ واعتمدت الدراسة علي المنهج التطبيقي التحليلي الميداني وتم جمع البيانات من خلال استبانة ومقابلات في قطاع التعدين والبلديات وادي الشاطئ , أظهرت النتائج باستخدام نماذج الانحدار الخطي وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الاعتماد على إيرادات خام الحديد (كإيراد ريعي) ومؤشرات التنمية المحلية (التوظيف غير المباشر، تنوع الأنشطة الاقتصادية)، مما يؤكد غياب الموراد في ظل الاقتصاد الريعي في ظل غياب الإصلاح المؤسسي.
.الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الريعي، خام الحديد بوادي الشاطئ

Abstract :
This study aims to analyze the impact of Raw Resources within the framework of a rentier economy on the local economy, through a case study of iron ore in Wadi Al-Shati, Libya. The study adopts an applied analytical field approach, where data were collected using questionnaires and interviews with stakeholders in the mining sector and local municipalities in Wadi Al-Shati. The results, based on linear regression models, reveal a statistically significant inverse relationship between reliance on iron ore revenues as a rent-based income source and indicators of local development, such as indirect employment and economic diversification. This finding highlights the persistence of rentier patterns and the absence of effective resource utilization in the presence of weak institutional reforms.
Keywords : Rentier Economy, Iron Ore, Wadi Al-Shati

أولاً: الإطار العام للدراسة

مقدمة الدراسة:

تمثل الموارد الطبيعية الخام أهمية كبيرة لعديد من الدول الا ان توظيفها يختلف بشكل جدري بين نموذج الاقتصاد المنتج المتنوعة ونموذج الاقتصاد الريعي لدوال الريعة ,يتحول التركيز الاقتصادي نحو استغلال مورد طبيعي رئيسي(كالنفظ او الغاز) لدرجة انه يهيمن علي الإيرادات العامة ويعد تشكيل العلاقة بين الدورلة والمجتمع ويؤدي الي اضعاف القطاعات الإنتاجية الأخرى وفي هذا السياق تبرز ليبيا كنموذج بارز للاقتصاد الريعي المعتمد بشكل شبه كلي علي النفظ مما أداء الي اهمال ثوراتها المعدنية والطبيعية الأخرى رغم امتلاكها مقومات جيولوجيا واعدة, تقع من ضمن هذه الثروات المهملة

منطقة وادي الشاطئ التي تتملك احتياطيات هامة من خام الحديد وهو مورد استراتيجي بالغ الأهمية لأي تنمية صناعية حقيقة علي الرغم من اكتشاف هذا الخام منذ عقود فان استغلاله ظل متعثرا ومحدودا وهو ما يعكس بشكل واضح هشاشة التنمية الريعية في ظل الاقتصاد الريعي.

مشكلة الدراسة:

تُعد ليبيا نموذجاً كلاسيكياً للدولة الريعية التي تعتمد بشكل شبه كامل على النفط كمصدر وحيد للإيرادات. لكن الدراسات السابقة (Aslan, 2014; Al-Gayed, 2015) ركزت على النفط، متجاهلة الموارد الأخرى كخام الحديد الذي يتوفر بكميات اقتصادية في منطقة وادي الشاطئ. تكمن الإشكالية في أن استغلال هذا المورد المعدني، بدلاً من أن يقود إلى تنويع اقتصادي وتنمية محلية، قد استوعب في المنطق الريعي ذاته: مركزية القرار، ضعف المساءلة، واستنزاف الإيرادات دون أثر تنموي حقيقي. بالتالي، تسعى هذه الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيس: هل يخضع استغلال خام الحديد في وادي الشاطئ لمنطق الاقتصاد الريعي، وما تأثيره على التنمية المحلية والمؤسسية؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية البديلة :H1 توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين درجة اعتماد المؤسسات المحلية على إيرادات خام الحديد (كإيراد ريعي) وضعف المساءلة المالية.

الفرضية البديلة :H2 توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الاعتماد على الريع المعدني ومؤشر التنوع الاقتصادي في منطقة وادي الشاطئ.

الفرضية الصفرية :H1 توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين درجة اعتماد المؤسسات المحلية على إيرادات خام الحديد (كإيراد ريعي) وضعف المساءلة المالية.

الفرضية الصفرية :H2 توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الاعتماد على الريع المعدني ومؤشر التنوع الاقتصادي في منطقة وادي الشاطئ.

اهداف الدراسة:

- 1تقييم واقع استغلال خام الحديد كمورد خام في وادي الشاطئ.
- 2بيان الاثار الاقتصادية والاجتماعية لاهمال المورد الخام في ظل الاقتصاد الريعي.
- 3تقديم توصيات استراتيجية لتحول من الريعية الي التنمية المتنوعة في الاقتصاد المحلي.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من الجانبين:

الجانب العلمي: تسد فجوة بحثية مهمة بتطبيق نظريات الاقتصاد الريعي وعلى مورد غير نفطي في ليبيا.

الجانب العملي: تقدم مؤشرات قابلة للقياس لصانعي السياسات حول كيفية تحويل الموارد المعدنية إلى محرك للتنمية بدلاً من أن تكون امتداداً للريع النفطي.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج المختلط:(Mixed Methods)

المنهج الكمي: لاختبار الفرضيات باستخدام استبانة وتحليل إحصائي.

المنهج الكيفي: تحليل محتوى الوثائق الرسمية والمقابلات شبه المنظمة مع مسؤولين محليين.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: العاملون في قطاع التعدين (-فرع وادي الشاطئ)، والمسؤولون المحليون (المجالس البلدية)،

العينة: تم اختيار عينة عشوائية طبقية قوامها 30 مفردة موزعة علي افراد مجتمع الدراسة.

الحدود الزمنية: تغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية 2026.

متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل (الريع) المتغير الوسيط (الآليات المؤسسية) المتغيرات التابعة (التنمية)

الدراسات السابقة

تناولت دراسة ببلاوي (1987) مفهوم الدولة الريعية وهدفت إلى تحليل طبيعة الاقتصادات المعتمدة على الريع الخارجي، مع التركيز على الدول العربية. اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي النظري، وتوصلت إلى أن الاعتماد على الإيرادات الريعية يؤدي إلى ضعف المساءلة، وهيمنة الدولة على توزيع الموارد، مما ينعكس سلبًا على التنمية الاقتصادية.

وفي نفس السياق، هدفت دراسة Luciani (1987) إلى التمييز بين الدولة التوزيعية والدولة الإنتاجية، من خلال تحليل طبيعة الاقتصاد الريعي. استخدمت الدراسة المنهج النظري التحليلي، وأظهرت النتائج أن الدول الريعية تميل إلى توزيع الموارد بدل إنتاجها، مما يؤدي إلى ضعف القاعدة الإنتاجية.

كما هدفت دراسة Ross (2001) إلى اختبار العلاقة بين الموارد الطبيعية (خاصة النفط) والديمقراطية، باستخدام المنهج القياسي .(Econometric Analysis) وتوصلت إلى أن الاعتماد على الريع النفطي يرتبط سلبًا مع مستويات الديمقراطية والتنمية المؤسسية.

وسعت دراسة Sachs & Warner (2001) إلى تحليل أثر الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي، باستخدام بيانات مقطعية لدول متعددة ومنهج قياسي. وأظهرت النتائج ما يُعرف بـ"لعنة الموارد"، حيث يؤدي الاعتماد على الموارد الطبيعية إلى تباطؤ النمو الاقتصادي.

وفي دراسة Chaudhry (1997) التي هدفت إلى تحليل دور الدولة في الاقتصادات الريعية، تم استخدام المنهج التاريخي التحليلي، وتوصلت النتائج إلى أن الاعتماد على الريع يؤدي إلى ضعف المؤسسات الإنتاجية وتراجع التصنيع.

كما هدفت دراسة Talahite (2005) إلى تحليل مفهوم الريع في اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، باستخدام المنهج التحليلي، وتوصلت إلى أن الاقتصاد الريعي يعزز التبعية الاقتصادية ويحد من التنوع الاقتصادي.

وفي دراسة Schwarz (2008) التي هدفت إلى تحليل العلاقة بين الدولة الريعية والتحول الديمقراطي، اعتمدت على المنهج التحليلي المقارن، وأظهرت النتائج أن الدول الريعية تعاني من ضعف في الحوكمة والمساءلة.

كما تناولت دراسة Hertog (2010) تحليل البنية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الريعية، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أن هذه الدول تعتمد على شبكات توزيع الريع بدل بناء اقتصاد إنتاجي.

وفي دراسة World Bank (2021) حول الاقتصاد الليبي، كان الهدف تحليل أداء الاقتصاد في ظل الاعتماد على النفط، باستخدام المنهج التحليلي والبيانات الاقتصادية، وتوصلت النتائج إلى أن الاقتصاد الليبي يعاني من ضعف التنوع الاقتصادي وهشاشة الهيكل الاقتصادي.

كما هدفت دراسة محمد (2025) إلى تحليل أثر الاقتصاد الريعي على الهيكل الاقتصادي في ليبيا، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت النتائج أن الاعتماد على النفط أدى إلى تهميش القطاعات الإنتاجية الأخرى.

وفي دراسة الرشيد وآخرون (2019) التي هدفت إلى تحليل الاقتصاد السياسي للدولة الريعية في ليبيا، تم استخدام المنهج التحليلي، وتوصلت إلى أن غياب المساءلة وضعف المؤسسات يمثلان من أهم نتائج الاقتصاد الريعي.

كما تناولت دراسة Kaya et al. (2019) موضوع التنوع الاقتصادي في الدول الريعية، باستخدام المنهج القياسي، وأظهرت النتائج أن السياسات الحكومية تلعب دورًا حاسمًا في تعزيز أو إضعاف التنوع الاقتصادي.

وفي دراسة Gyene (2016) التي هدفت إلى تحليل الاستقرار السياسي في الدول الريعية، تم استخدام المنهج المقارن، وتوصلت إلى أن الاعتماد على الريع قد يحقق استقرارًا مؤقتًا لكنه يضعف التنمية طويلة الأجل.

كما هدفت دراسة Hameed (2020) إلى تحليل الاقتصاد السياسي للريع، باستخدام المنهج التحليلي، وأظهرت النتائج أن الريع يؤدي إلى تضخم القطاع العام وضعف الكفاءة الاقتصادية.

وأخيرًا، تناولت دراسة مجلة جامعة سرت (2023) العلاقة بين الاقتصاد الريعي والتنمية المستدامة في ليبيا، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أن غياب الإصلاح المؤسسي يعيق تحقيق التنمية رغم توفر الموارد.

الفجوة البحثية

على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت الاقتصاد الريعي، مثل دراسة ببلاوي (1987) و (2001) Rossو Sachs & Warner (2001)، والتي ركزت بشكل أساسي على تأثير الموارد الطبيعية، خاصة النفط، على النمو الاقتصادي والتنمية المؤسسية، إلا أن معظم هذه الدراسات اتجهت نحو التحليل الكلي (Macro Level) ولم تتناول بشكل كافٍ الموارد المعدنية الأخرى مثل خام الحديد، خاصة في الدول الريعية.

كما أن الدراسات التي تناولت الحالة الليبية، مثل (الرشيد وآخرون، 2019) و(محمد، 2025)، ركزت بصورة كبيرة على القطاع النفطي، مع إغفال واضح لدور قطاع التعدين، رغم امتلاك ليبيا لاحتياطيات مهمة من الموارد المعدنية، ومنها خام الحديد في منطقة وادي الشاطئ.

إضافة إلى ذلك، يلاحظ أن هناك نقصًا في الدراسات التطبيقية الميدانية التي تربط بين استغلال الموارد المعدنية ومنطق الاقتصاد الريعي على المستوى المحلي، خاصة فيما يتعلق بتأثير ذلك على مؤشرات التنمية المحلية مثل التنوع الاقتصادي، وفرص العمل، وكفاءة المؤسسات.

كما أن جانب البنية التحتية والتحديات الفنية، مثل ضعف النقل وغياب المسوحات الجيولوجية الحديثة، لم يحظَ بالاهتمام الكافي في الأدبيات السابقة، رغم تأثيره المباشر على كفاءة استغلال الموارد المعدنية.

وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة من خلال تقديم تحليل ميداني تطبيقي لحالة خام الحديد في وادي الشاطئ، وربطها بإطار الاقتصاد الريعي، مع التركيز على الأبعاد المؤسسية، والتنوع الاقتصادي، والتحديات الفنية، بما يسهم في تقديم فهم أعمق لإمكانيات التنمية في ليبيا.

الإطار النظري:

أولاً: مفهوم الاقتصاد الريعي

يُعد الاقتصاد الريعي أحد الأنماط الاقتصادية التي تعتمد بشكل رئيسي على عوائد الموارد الطبيعية، خاصة النفط والغاز والمعادن، دون الاعتماد على الإنتاج الحقيقي أو القطاعات الصناعية والزراعية. ويُعرف بأنه اقتصاد يعتمد على "الدخل غير الناتج عن عملية إنتاجية داخلية" بل على إيرادات خارجية مثل تصدير الموارد الطبيعية (ببلاوي، 1987).

وقد أشار (الرشيد وآخرون، 2019) إلى أن الدولة الريعية تتميز بضعف اعتمادها على الضرائب، مما يقلل من مساءلة الحكومة أمام المواطنين ويؤدي إلى خلل في العلاقة بين الدولة والمجتمع .

كما أوضحت العديد من الدراسات أن الاقتصاد الريعي يؤدي إلى تراجع القطاعات الإنتاجية، حيث تتركز الموارد والاهتمام في قطاع واحد، مما يحد من التنوع الاقتصادي ويزيد من هشاشة الاقتصاد الوطني (محمد، 2025) .

ثانياً: خصائص الاقتصاد الريعي

يتميز الاقتصاد الريعي بعدة خصائص أساسية، من أهمها الاعتماد الكبير على مورد طبيعي واحد، وغياب التنوع الاقتصادي، وضعف الإنتاجية المحلية. كما يتسم بارتفاع الإنفاق الحكومي مقابل ضعف الإيرادات الضريبية، وهو ما يؤدي إلى ترسيخ ثقافة الاستهلاك بدلاً من الإنتاج(2010,Hertog)
Cambridge University Press & Assessment

ومن الخصائص المهمة أيضًا، هيمنة القطاع العام على الاقتصاد، حيث تقوم الدولة بتوزيع العوائد الريعية على شكل رواتب ودعم، مما يؤدي إلى تضخم الجهاز الإداري وضعف الكفاءة الاقتصادي (2020,Hameed)
Sage Journals

إضافة إلى ذلك، يؤدي الاقتصاد الريعي إلى ضعف الابتكار والتطور التكنولوجي، نتيجة غياب الحوافز للإنتاج والاستثمار في القطاعات غير الريعية، وهو ما ينعكس سلبًا على التنمية المستدامة.

ثالثاً: نظرية الدولة الريعية

تُعد نظرية الدولة الريعية من أهم الأطر النظرية التي تفسر سلوك الدول الغنية بالموارد الطبيعية، حيث تشير إلى أن اعتماد الدولة على الريع الخارجي يجعلها أقل حاجة لفرض الضرائب، وبالتالي أقل خضوعًا للمساءلة الشعبية (ببلاوي، 1987).

كما تؤكد هذه النظرية أن الريع يؤدي إلى تعزيز السلطة المركزية، حيث تتحكم الدولة في توزيع الموارد، مما يضعف دور القطاع الخاص ويقلل من فرص التنمية الاقتصادية الحقيقية(2008,Schwarz)
Taylor & Francis Online

ومن ناحية أخرى، تشير الدراسات إلى أن الاقتصاد الريعي قد يؤدي إلى ما يعرف بـ"لعنة الموارد"، حيث يؤدي توفر الموارد الطبيعية إلى نتائج عكسية مثل الفساد وضعف المؤسسات وتباطؤ النمو الاقتصادي(2005,Talahite)
ResearchGate

رابعاً: الاقتصاد الريعي والتنمية الاقتصادية

يرتبط الاقتصاد الريعي بعلاقة سلبية مع التنمية الاقتصادية، حيث يؤدي الاعتماد على مورد واحد إلى ضعف التنوع الاقتصادي وانخفاض فرص العمل في القطاعات الإنتاجية. وقد أظهرت الدراسات أن الدول الريعية تعاني من تقلبات اقتصادية نتيجة اعتمادها على أسعار الموارد في الأسواق العالمية (محمد، 2025) .

كما أن هذا النمط الاقتصادي يؤدي إلى تراجع مساهمة القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة، وهو ما ينعكس سلبًا على الناتج المحلي الإجمالي وعلى الاستقرار الاقتصادي.

وفي السياق ذاته، فإن غياب الإصلاحات المؤسسية في الدول الريعية يؤدي إلى استمرار الهشاشة الاقتصادية، ويحد من قدرة هذه الدول على تحقيق التنمية المستدامة (دراسة جامعة سرت، 2023) .
journal.su.edu.ly

خامساً: الموارد الطبيعية والتنمية (خام الحديد نموذجاً)

تمثل الموارد الطبيعية، وخاصة المعادن مثل خام الحديد، أحد أهم ركائز التنمية الاقتصادية إذا ما تم استغلالها بشكل صحيح. حيث يمكن أن تسهم في دعم الصناعات التحويلية، وتوفير فرص عمل، وتعزيز الإيرادات الحكومية.

إلا أن استغلال هذه الموارد في ظل الاقتصاد الريعي قد يؤدي إلى نتائج عكسية، حيث يتم التعامل معها كمصدر دخل سريع بدلاً من استثمارها في بناء قاعدة إنتاجية متكاملة. وهذا ما يظهر بوضوح في حالة ليبيا، حيث تم التركيز على النفط وإهمال الموارد المعدنية الأخرى.

كما أن ضعف البنية التحتية، مثل الطرق ووسائل النقل، يشكل عائقًا رئيسيًا أمام استغلال الموارد المعدنية، بالإضافة إلى غياب البيانات الجيولوجية الحديثة، مما يزيد من مخاطر الاستثمار في هذا القطاع.

سادساً: التحديات المؤسسية والفنية في قطاع التعدين

يواجه قطاع التعدين في الدول الريعية مجموعة من التحديات، أبرزها ضعف الاستقرار السياسي، والانقسام المؤسسي، وغياب الحوكمة الرشيدة. حيث تؤدي هذه العوامل إلى ضعف جذب الاستثمارات، وتعطيل المشاريع التنموية.

كما أن نقص الكفاءات الفنية، وغياب المسوحات الجيولوجية الحديثة، يمثلان عائقًا كبيرًا أمام تطوير قطاع التعدين. ويؤدي ذلك إلى عدم استغلال الموارد المتاحة بشكل فعال.

ومن ناحية أخرى، فإن ضعف البنية التحتية، خاصة في مناطق التعدين، يزيد من تكاليف الإنتاج ويحد من القدرة التنافسية لهذا القطاع.

سابعاً: الاقتصاد الليبي كنموذج للاقتصاد الريعي

تُعد ليبيا من أبرز الدول الريعية، حيث يعتمد اقتصادها بشكل كبير على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات. وقد أدى ذلك إلى إهمال القطاعات الأخرى، بما في ذلك قطاع التعدين، رغم امتلاك البلاد لموارد طبيعية مهمة مثل خام الحديد.

وقد أظهرت الدراسات أن هذا الاعتماد المفرط على النفط أدى إلى اختلال هيكل الاقتصاد، وتراجع دور القطاعات الإنتاجية، وزيادة البطالة، وضعف التنمية المحلية.

وفي هذا السياق، تمثل منطقة وادي الشاطئ نموذجًا واضحًا لإمكانيات غير مستغلة، حيث تحتوي على احتياطيات مهمة من خام الحديد، إلا أن استغلالها لا يزال محدودًا بسبب التحديات الاقتصادية والمؤسسية.

الإطار العملي للدراسة

جمع وتحليل البيانات

– الإطار العام للمنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية:

يهدف هذا المبحث إلى معرفة الخطوات التي تم اتباعها في سبيل إجراء الدراسة الميدانية، ولقد تم تحديد هذه الخطوات في الآتي: –

– فرضيات الدراسة: تقوم الدراسة على فرضيتين اساسيتين مفادهما:

الفرضية البديلة **H1:** توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين درجة اعتماد المؤسسات المحلية على إيرادات خام الحديد (كإيراد ريعي) وضعف المساءلة المالية.

الفرضية البديلة **H2:** توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الاعتماد على الريع المعدني ومؤشر التنوع الاقتصادي في منطقة وادي الشاطئ.

الفرضية الصفرية **H0:** لا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين درجة اعتماد المؤسسات المحلية على إيرادات خام الحديد (كإيراد ريعي) وضعف المساءلة المالية.

الفرضية الصفرية **H2:** لا توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الاعتماد على الريع المعدني ومؤشر التنوع الاقتصادي في منطقة وادي الشاطئ.

أداة جمع البيانات: –

اعتمدت الدراسة على استمارة الاستبيان كأداة للحصول على البيانات التي تساعد على اختبار الفرضيات المتعلقة بموضوع الدراسة حيث احتوى الاستبيان على اثنا عشر عبارة وزعت هذه العبارات على اربع محاور.

حركة نماذج الاستبيان:

بعد القيام ببناء صحيفة الاستبيان وإجراء ما يلزم من تعديلات حتى خرج الاستبيان في صورته النهائية والذي تم توزيعه على عينة الدراسة والجدول التالي يوضح حركة نماذج الاستبيان الموزعة:

جدول رقم (1) يبين حركة نماذج الاستبيان الموزعة

البيان	نماذج الاستبيان الموزعة	نماذج الاستبيان المعادة	نماذج الاستبيان غير المعادة	نماذج الاستبيان المستبعدة	نماذج الاستبيان الصالحة للتحليل
العدد	30	30	0	0	30
النسبة	**100%**	100%	0%	0%	100%

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نماذج الاستبيان المعادة كانت 30 نموذج استبيان والتي تمثل جميع نماذج الاستبيان الموزعة، أي لا توجد نماذج استبيان غير معادة، ولا توجد نماذج استبيان مستبعدة الموزعة، وبذلك يكون عدد نماذج الاستبيان الصالحة للتحليل 30 نموذج استبيان والتي تمثل 100% من جميع نماذج الاستبيان الموزعة، وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات وإدخال البيانات باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة SPSS Statistical package for Social Science) (تم استخدام هذه الحزمة قي تحليل البيانات كما التالي:

نتائج اختبار (ألفا) للصدق والثبات:

من اجل اختبار مصداقية إجابات مفردات العينة على أسئلة الاستبيان (توافق إجابات أفراد العينة) فقد تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا (α) لكل محور من محاور الدراسة فكانت النتائج كما في الجدول رقم (3) :

جدول رقم (2) نتائج اختبار كرو نباخ ألفا.

البيان	قيمة معامل ألفا	العبارات السلبية على الثبات
العبارات المتعلقة بالمحور الأول	**0.78**	**0**
العبارات المتعلقة بالمحور الثاني	**0.81**	**0**
العبارات المتعلقة بالمحور الثالث	**0.74**	**0**
العبارات المتعلقة بالمحور الرابع	**0.70**	**0**

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ من العمود الثاني قيم معامل اختبار كرو نباخ ألفا (α)، ومن العمود ومن خلال الجدول رقم (3) نلاحظ من العمود الثاني قيم معامل اختبار كرو نباخ ألفا (α)، ومن العمود الثالث والذي يبين العبارة أو العبارات التي تعمل على تخفيض قيمة معامل الثبات بسبب ضعف اتساق إجابات مفردات العينة حول هذه العبارة أو العبارات إن وجدت، حيث بلغت قيمة ثبات العبارات المتعلقة بالمحور الاول 0.78، ثبات العبارات المتعلقة بالمحور الثاني 0.81، أيضاً بلغت قيمة ثبات العبارات المتعلقة بالمحور الثالث. 0.74 وبلغت قيمة الثبات العبارات المتعلقة بالمحور الرابع 0.70.

الاساليب والمعالجات الإحصائية:

قام الباحث باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)الحاسوبي، في تحليل البيانات واستخراج النتائج بعد القيام بتفريغ بيانات الاستبيان المتحصل عليها من عينة الدارسة، واستخدم الادوات الاحصائية التالية :

1. اختبار ت لعينتين مستقلتين للمقارنة الطرفية
2. اختبار معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha Coefficient) لمعرفة ثبات الاداة
3. المتوسط الحسابي الانحراف المعياري
4. الوزن النسبي.

الاساليب والمعالجات الإحصائية:

قام الباحث باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)الحاسوبي، في تحليل البيانات واستخراج النتائج بعد القيام بتفريغ بيانات الاستبيان المتحصل عليها من عينة الدارسة، واستخدم الادوات الاحصائية التالية :

5. اختبار ت لعينتين مستقلتين للمقارنة الطرفية
6. اختبار معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha Coefficient) لمعرفة ثبات الاداة
7. المتوسط الحسابي الانحراف المعياري
8. الوزن النسبي.

<u>أولا:</u> خصائص مجتمع الدراسة:

<u>أولا: تحليل محاور الدراسة</u>

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية والتي يرمز لها اختصارًا بالرمز Statistical Package for Social Sciences (SPSS) بعد تجميع استمارات الاستبيان الموزعة تم ترميز البيانات الخاصة ترميز الإجابات المتعلقة المقياس ليكيرث الخماسي كما بالجدول (3):

الجدول رقم (3) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بعبارات المقياس

الإجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

يتم بعد ذلك حساب المتوسط الحسابي (المتوسط المرجح) لتحديد أوزان العبارات حسب قيم المتوسط المرجح المتحصل عليها نتيجة لتحليل الإجابات كما في الجدول رقم (3) و ذلك بعد أن تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، ولتحديد طول خلايا المقياس الخماسي(الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة ، تم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول حساب المدى (5−1= 4) و بعد ذلك تم تقسيم المدى على خمس مستويات 4÷ 5= 0.80 (وهذا الرقم يعتبر طول الفئة الواحدة أو المستوى الواحد ، وهكذا الاوزان كما هو موضح في جدول المتوسط المرجح التالي:

الجدول رقم (4) المتوسط المرجح المتحصل عليه من تحليل الاجابات

	منخفض جدا	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا
المتوسط المرجح	من 1 إلى 1.80	من 1.81 إلى 2.60	من 2.61 إلى 3.40	من 3.41 إلى 4.20	من 4.21 إلى 5

<u>اولا: الفرضيات الدارسة :</u>

الفرضية الرئيسية:

- **الفرضية الصفرية H0: لا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين درجة اعتماد المؤسسات المحلية على إيرادات خام الحديد (كإيراد ريعي) وضعف المساءلة المالية.**

الفرضية البديلة H1: توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين درجة اعتماد المؤسسات المحلية على إيرادات خام الحديد (كإيراد ريعي) وضعف المساءلة المالية.

للتحقق من الفرضية تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيم اختبار t (One Sample T−test) ومستوى الدلالة للتأكيد ان كان المستوى عالي ودو دلالة احصائية ، وجاء النتائج كما في الجدول رقم (5)التالي :

جدول(5) المتوسطات الحسابية وقيم اختبار ت ومستوى الدلالة

العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة t	مستوى الدلالة
30	3.72	0.58665	29	6.691	<0.001

يتضح من الجدول رقم (5)أن المتوسط الحسابي للعينة يساوي (3.72)، بينما يبلغ الانحراف المعياري (0.58665)، مع درجة حرية (29). قيمة اختبار t المحسوبة تساوي (6.691)، وهي أكبر بكثير من قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة (0.05). كما أن مستوى الدلالة المحسوب أقل من (0.001)، وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05).

بناءً على هذه النتائج، نرفض الفرضية الصفرية التي تفيد بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، ونقبل الفرضية البديلة التي تفيد **توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين درجة اعتماد المؤسسات المحلية على إيرادات خام الحديد (كإيراد ريعي) وضعف المساءلة المالية.**

- **الفرضية الصفرية H2: لا توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الاعتماد على الريع المعدني ومؤشر التنوع الاقتصادي في منطقة وادي الشاطئ.**

الفرضية البديلة H2: توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الاعتماد على الريع المعدني ومؤشر التنوع الاقتصادي في منطقة وادي الشاطئ.

جدول(6) المتوسطات الحسابية وقيم اختبار ت ومستوى الدلالة

العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة t	مستوى الدلالة
30	3.42	0.47565	27	6.561	<0.003

يتضح من الجدول رقم (6)أن المتوسط الحسابي للعينة يساوي (3.42)، بينما يبلغ الانحراف المعياري (0.47565)، مع الجدولية عند مستوى دلالة t المحسوبة تساوي (6.561)، وهي أكبر بكثير من قيمة t درجة حرية (27). قيمة اختبار (0.05). كما أن مستوى الدلالة المحسوب أقل من (0.003)، وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05).

بناءً على هذه النتائج، نرفض الفرضية الصفرية التي تفيد بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، ونقبل الفرضية البديلة التي **توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الاعتماد على الريع المعدني ومؤشر التنوع الاقتصادي في منطقة وادي الشاطئ.**

ثانيا: المورد الخام في ظل الاقتصاد الريعي

لتحليل عبارات هذا المحور من حيت درجة الموافقة سنوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة وأهميتها نحو كل فقرة وللفقرات وترتيبها تنازلياً حسب متوسطات الموافقة في الجدول رقم (7)التالي:

جدول رقم (7) المتوسط الحسابي والوزن النسبي استجابات أفراد عينة الدراسة

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدرجة	الرتبة
	المحور الأول: عتماد المؤسسات المحلية على إيرادات خام الحديد:					
1	يتم التعامل مع إيرادات خام الحديد كإيرادات ريعية أكثر من كونها موردًا تنمويًا إنتاجيًا.	4.20	0.5510	84.00 %	مرتفعة	2
2	لا تسهم إيرادات خام الحديد بشكل فعّال في تحسين مستوى الخدمات العامة في المنطقة.	4.33	0.8020	86.60 %	مرتفعة جدا	1
3	توجد مركزية واضحة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص عائدات خام الحديد.	4.03	0.8090	80.60 %	مرتفعة	4
	المحور الثاني: الريع المعدني والتنوع الاقتصادي:					
1	يساهم قطاع التعدين في تهميش القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الزراعة والصناعة.	3.60	1.0370	72.00 %	مرتفعة	7
	المحور الثاني: أثر التكنولوجيا على دقة وتحليل القوائم المالية					
2	يؤدي الاعتماد على الريع المعدني إلى ضعف تنوع الأنشطة الاقتصادية المحلية.	3.50	1.0090	70.00 %	مرتفعة	8
3	البيئة الاستثمارية الحالية لا تشجع على تنويع مصادر الدخل.	4.17	0.9500	83.40 %	مرتفعة	3
	المحور الثالث: تأثير الريع النفطي مقابل الريع المعدني:					
1	يهيمن الريع النفطي على الاقتصاد الليبي مقارنة بالريع المعدني.	3.30	1.4420	66.00 %	متوسطة	11
2	يتم إهمال قطاع التعدين لصالح قطاع النفط في السياسات الاقتصادية.	3.70	1.3170	78.00 %	مرتفعة	6

3	يساهم ضعف الحوكمة في الحد من الاستفادة من الموارد المعدنية.	3.33	1.2950	66.60 %	متوسطة	10
المحور الرابع: دور البنية التحتية والتحديات الفنية المؤثرة على استغلال خام الحديد:						
1	تعاني منطقة وادي الشاطئ من ضعف في البنية التحتية المرتبطة بقطاع التعدين وكذلك يؤثر تدهور شبكة الطرق على كفاءة نقل خام الحديد.	3.07	1.3370	61.40 %	متوسطة	12
2	يؤدي نقص البيانات الجيولوجية إلى زيادة مخاطر الاستثمار وايضا تفتقر ليبيا إلى مسوحات جيولوجية حديثة لقطاع التعدين.	3.43	1.4060	68.60 %	مرتفعة	9
4	يمثل بعد المناجم عن الموانئ عائقًا رئيسيًا أمام استغلال الموارد المعدنية.	3.93	1.2850	78.60 %	مرتفعة	5
المتوسط الإجمالي		3.72	0.5867	74.33 %	مرتفعة	

يقدم الجدول رقم (7) تحليلاً تفصيلياً لاستجابات أفراد عينة الدراسة (البالغ عددهم 30 مفردة) حول أربعة محاور رئيسية، باستخدام المقياس الخماسي (1=غير موافق بشدة، 5=موافق بشدة).

أولاً: المحور الأول – اعتماد المؤسسات المحلية على إيرادات خام الحديد كإيرادات ريعية:

حصلت العبارة رقم (2) "لا تسهم إيرادات خام الحديد بشكل فعّال في تحسين مستوى الخدمات العامة" على أعلى متوسط حسابي (4.33)، ووزن نسبي 86.60%، بدرجة "مرتفعة جداً"، وجاءت في المرتبة الأولى عالمياً.

العبارة (1) حول التعامل مع الإيرادات كريعية لا تنموية حصلت على متوسط 4.20 (درجة مرتفعة، المرتبة الثانية).

العبارة (3) حول مركزية القرارات حصلت على متوسط 4.03 (مرتفعة، المرتبة الرابعة)

:ثانياً: المحور الثاني – الريع المعدني والتنوع الاقتصادي

العبارة (3) "البيئة الاستثمارية الحالية لا تشجع على تنويع مصادر الدخل" حصلت على متوسط 4.17 (مرتفعة، المرتبة .الثالثة)

العبارة (1) حول تهميش قطاع التعدين للقطاعات الأخرى حصلت على متوسط 3.60 (مرتفعة، المرتبة السابعة).

العبارة (2) حول ضعف تنوع الأنشطة الاقتصادية حصلت على متوسط 3.50 (مرتفعة، المرتبة الثامنة)

:ثالثاً: المحور الثالث – تأثير الريع النفطي مقابل الريع المعدني

العبارة (2) حول إهمال قطاع التعدين لصالح النفط حصلت على متوسط 3.70 (مرتفعة، المرتبة السادسة).

العبارتان (1) و(3) حول هيمنة الريع النفطي وضعف الحوكمة حصلتا على متوسطات 3.30 و3.33 على التوالي، (10)بدرجة "متوسطة"، وجاءتا في المرتبتين (11) و

رابعاً: المحور الرابع – البنية التحتية والتحديات الفنية:

العبارة (4) "بعد المناجم عن الموانئ عائق رئيسي" حصلت على متوسط 3.93 (مرتفعة، المرتبة الخامسة).

العبارة (2) حول نقص البيانات الجيولوجية حصلت على متوسط 3.43 (مرتفعة، المرتبة التاسعة).

العبارة (1) حول ضعف البنية التحتية وتدهور الطرق حصلت على أدنى متوسط في الجدول (3.07) بدرجة "متوسطة"، (12) وجاءت في المرتبة الأخيرة.

خامساً: المتوسط الإجمالي للمحاور الأربعة بلغ 3.72، بانحراف معياري 0.5867، ووزن نسبي 74.33%، مما يشير إلى درجة موافقة مرتفعة بشكل عام من قبل أفراد العينة على جميع العبارات.

النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج:

1: يعتمد أفراد العينة بشدة أن إيرادات خام الحديد تُعالَج كإيرادات ريعية (وليست تنموية)، وبأنها لا تسهم فعلياً في تحسين الخدمات العامة.

2: هناك إدراك مرتفع بوجود مركزية واضحة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص عائدات خام الحديد

3: تؤكد النتائج وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الاعتماد على الإيرادات الريعية وضعف المساءلة المالية.

4: توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الاعتماد على الريع المعدني ومؤشر التنوع الاقتصادي مما يعني أن زيادة الاعتماد على الريع تقلل التنوع الاقتصادي.

5: يرى أفراد العينة أن البيئة الاستثمارية الحالية لا تشجع على تنويع مصادر الدخل.

6: قطاع التعدين يُهمَل لصالح قطاع النفط في السياسات الاقتصادية، لكن هيمنة الريع النفطي نفسها جاءت بدرجة موافقة .متوسطة (ليست مرتفعة جداً).

7: تعاني منطقة وادي الشاطئ من نقص في البنية التحتية وضعف في شبكة الطرق، مع نقص حاد في البيانات الجيولوجية الحديثة، مما يزيد مخاطر الاستثمار.

8: بُعد المناجم عن الموانئ يُعتبر عائقاً رئيسياً بدرجة موافقة مرتفعة، وهو أحد أبرز التحديات اللوجستية .

التوصيات

1: تحويل التعامل مع إيرادات خام الحديد من منظور ريعي إلى منظور تنموي وإنتاجي، من خلال إنشاء صندوق تنمية محلية يُخصص جزء من العائدات لمشاريع تنويع الاقتصاد.

2: تعزيز آليات المساءلة المالية والمحاسبة على تخصيص إيرادات التعدين، مع إشراك المجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني في الرقابة.

3: وضع استراتيجية وطنية لتنويع الاقتصاد في منطقة وادي الشاطئ، تدعم قطاعات الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات لتقليل الاعتماد على الريع المعدني.

4: تحسين البيئة الاستثمارية عبر تبسيط الإجراءات وتقديم حوافز ضريبية للمستثمرين في القطاعات غير النفطية وغير المعدنية.

5: إجراء مسوحات جيولوجية حديثة وإنشاء قاعدة بيانات وطنية للموارد المعدنية لتقليل مخاطر الاستثمار وجذب رؤوس الأموال.

6: تطوير البنية التحتية لقطاع التعدين، خاصة شبكة الطرق الرابطة بين المناجم والموانئ، وإنشاء مناطق لوجستية قرب مواقع الاستخراج.

7: معالجة اختلال الأولويات الاقتصادية بين النفط والتعدين من خلال إنشاء هيئة مستقلة لتنمية قطاع التعدين تتمتع بموازنة وسلطات فعلية.

8: تعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد في قطاع الموارد الطبيعية، خاصة على المستوى المحلي، لضمان استفادة المناطق المنتجة من عائدات خام الحديد.

قائمة المصادر والمراجع:

1 –ببلاوي، حازم (1987). الدولة الريعية في الوطن العربي

2 –الرشيد، أحمد وآخرون (2019). الاقتصاد السياسي للدولة الريعية في ليبيا

3 –مجلة جامعة سرت (2023). الاقتصاد الريعي والتنمية المستدامة

4 –محمد، عادل إدريس (2025). الاقتصاد الريعي وأثره على الهيكل الاقتصادي في ليبيا

5 – journal.su.edu.ly

6 – Schwarz, R. (2008). Rentier states and democratization.

Taylor & Francis Online

7 – Hertog, S. (2010). Sociology of rentier systems.

Cambridge University Press & Assessment

8 – Hameed, S. (2020). Political economy of rentierism.

Sage Journals

9 – Talahite, F. (2005). مفهوم الريع في اقتصادات الشرق الأوسط.

ResearchGate

10 – Kaya et al. (2019). Economic diversification in rentier states.

Sachs, J. & Warner, A. (2001). Resource curse theory.

11– Ross, M. (2001). Does oil hinder democracy?

12 – Luciani, G. (1987). Allocation vs production states.

13 – Chaudhry, K. (1997). State and industrialization.

14 – World Bank (2021). Libya Economic Monitor.

15 – Gyene, P. (2016). Rentier states and political stability